للتواصل
22272830 - 22272857
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

مرشح الدائرة الخامسة يؤكد أن هؤلاء أبناء الكويت لا ينبغي محاسبتهم على أهدافهم النبيلة

الحميدي السبيعي: علينا أن نطوي صفحة الماضي ويعود المهجّرون إلى وطنهم

مرشح الدائرة الخامسة النائب الحميدي السبيعي

تقدمت باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل ولكن بعض النواب أسقطوا القانون وستظل القضية على رأس أولوياتي

انتقد مرشح الدائرة الخامسة النائب الحميدي السبيعي ما قامت به الحكومة من ملاحقات للشباب الوطني المخلص الذي اعتقد في مرحلة ما أن هناك ظروفا سيئة في البلد تطلبت منهم أن يقوموا بانتفاضة مثلما حدث في قضية دخول المجلس.

واستغرب السبيعي في تصريح صحافي سجن هؤلاء الشباب 7 سنوات و9 سنوات، لافتا إلى أن حكم المحكمة في أول درجة براءة.

وقال السبيعي إنه تقدم باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل، ولكن بعض النواب أسقطوا القانون، مستغربا من يطالب الشباب الآن بالاعتذار، فعلام يعتذرون؟

وأكد أن المطلوب منه الاعتذار هو من اعتدى على أموال الشعب، مبينا أن هناك أشخاصا يحرقون الأخضر واليابس من أجل خلافات شخصية.

ودعا السبيعي إلى طي صفحة الماضي، مؤكدا أن هؤلاء الشباب خرجوا في الشوارع من أجل أغراض نبيلة، فهل نحاسبهم عليها الآن ونضيع مستقبلهم ونهجرهم ونعاقبهم في حين أننا نعرف أن هدفهم نبيل، مستدركا بقوله: لتهدأ النفوس وتسكر الملفات.

واختتم تصريحه قائلا: ستظل قضية العفو الشامل على رأس أولوياتنا من أجل تحقيق عدالة ومناصرة المظلومين من المهجرين من أبناء الكويت.

أكد أن الجميع معنيّ بإخراج هذه القضية من عنق الزجاجة وتحرير معاشات محدودي الدخل

السبيعي لـ «الأنباء»: «إسقاط القروض» مطلب مستحق وسيف «تنفيذ الأحكام» مُصْلت على المواطنين

مرشح الدائرة الخامسة عبدالله السبيعي

أكد مرشح الدائرة الخامسة عبدالله سعود السبيعي أن قضية إسقاط القروض باتت مطلبا مستحقا للشعب الكويتي، وهدفا نبيلا من الأهداف اللازم تنفيذها من قبل نواب مجلس الأمة وبالتعاون مع السلطة التنفيذية، فكيف يمكن تصور أن دولة ثرية كالكويت يقبع الكثير من مواطنيها في السجون بسبب الديون؟ مشيرا إلى أن إخراج هذه القضية من عنق الزجاجة ليس بالصعوبة التي يصورها البعض ولا ترهق كاهل الدولة إذا ما توافرت الآلية العلمية والعملية المناسبة لتحقيق هذا المطلب وتخفيف المعاناة عن المواطنين الكويتيين.

وأوضح السبيعي في تصريح لـ «الأنباء» أن 90٪ من المواطنين مدينون للبنوك، ومطالبون بسداد قروضهم، بل أخذت هذه النسبة في التنامي مع ظهور واستفحال أزمة كورونا، مؤكدا أن تسلط البنوك على المواطنين الأفراد بسبب هذه القروض أدى إلى كساد الأعمال وتعطل الصورة الطبيعية للتجارة والبيع والشراء، حيث بات الشغل الشاغل لهذه البنوك هو جباية مستحقاتها وفوائدها وأرباحها من المواطن البسيط.

وحذر السبيعي من وجود مخاوف كبيرة من تبعات الاقتراض من البنوك والملاحقات القضائية، حيث إن سيف «تنفيذ الأحكام» بات مصلتا على رقاب محدودي ومتوسطي الدخل، وهذا ما ينذر بتبعات اجتماعية وخيمة يستدعي تدخلا تاريخيا من قبل الحكومة وصفحة بيضاء تكتب في سجل الدولة ودورها الإنساني الذي يشع في كل مكان.

وأكد السبيعي أن ثمة حلولا يمكن مناقشتها لإسقاط القروض وإنهاء هذه القضية التي باتت تستنزف الوقت السياسي للبلاد على حساب قضايا أكثر أهمية وأولوية على رأسها قضية التنمية والنهوض بالدولة، مشيرا إلى أن من ضمن الحلول العمل على الإسقاط التدريجي للقروض بنسب تبدأ بـ 20 ثم 30 ثم 50٪ إلى أن تنتهي القروض بشكل تام.

ولفت إلى أنه بإمكان الدولة الجلوس مع القائمين على البنوك والتوصل إلى اتفاق معهم على تسوية المديونيات من خزينة الدولة مقابل تخفيض الفوائد والقروض وهذا فيه مصلحة للطرفين، مشددا على ضرورة فتح بنوك للإقراض الآمن الذي لا يتحمل المواطن أي تبعات قانونية له، وكذلك العمل على إخراج المتعثرين من السجون وجعل الأولوية في الزكاة بعد الحالات الطارئة للمدينين المعسرين.

وبين السبيعي أن الكويت إذا قامت بترتيب أوراقها وبيت مالها وتنظيم مصاريفها فإنها ستكون «قادرة مليون بالمئة على تحرير معاشات المواطنين وإزالة هم الدين الجاثم على صدورهم، فقد حان الوقت أن يشعر المواطن بمعاشه كاملا، ولا يحمل هم الأقساط الشهرية التي تكسر الظهر».

اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء اليوم لحسم الخلاف بين «الفتوى» و«الداخلية»

منع مصاب «كورونا» من الاقتراع بمرسوم ضرورة يحصّن الانتخابات

مريم بندق

ينظر مجلس الوزراء في اجتماع استثنائي اليوم برئاسة سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد في قضية مشاركة مصابي كورونا في التصويت بانتخابات مجلس أمة 2020 في ظل حق المواطن الذي يمنع من التصويت في طلب تعويض مادي بحسب القانون المدني.

وقالت مصادر مطلعة في تصريحات خاصة لـ «الأنباء»: هذا إلى جانب قناعة إدارة الفتوى والتشريع بالحق الدستوري لهم في التصويت، فضلا عن أن بعض المصابين غير محجورين وسيذهبون الى لجان الانتخابات، لافتة الى ان إدارة الفتوى والتشريع خلصت إلى ضرورة مشاركة مصابي كورونا في التصويت استنادا الى ان هذا الحق دستوري ولا ينازعهم فيه أحد، وتحوطا للظروف الصحية الاستثنائية تطبق آلية خاصة بهم. واستطردت المصادر قائلة: نعم رأي «الفتوى» صحيح ودستوري وقانوني ولا يملك أحد منع هذا الحق عن المصابين، أي لا يملك أحد منع المصابين من التصويت إلا وفق إجراء دستوري أيضا.

واستدركت المصادر بالقول: إلا أن ما خلصت إليه «الفتوى» يظل مجرد رأي استشاري، وان كان مشفوعا بالأسباب التي تستند إلى وضع أطر للخلاف في وجهات النظر بين مختلف الجهات حاليا حول هذه القضية.

ولفتت إلى وجود رأي جهات حكومية أخرى ترى عدم جواز خروج المصاب المعزول، وتحفظ القانونيين على هذا الرأي لإمكانية الطعن على نتائج الانتخابات والمطالبة تحوطا بإضافة بند بمرسوم ضرورة على قانون الاحتياطات الصحية فقط ليكون المنع مرتبطا بظهور وباء، وليس على قانون الانتخاب حتى لا يتم التوسع في حالات المنع.

وردا على سؤال حول ماهية وجهات النظر الأخرى، أجابت المصادر: هناك وجهة نظر مثل وزارة الداخلية ترى أن المصاب يجب ألا يخرج طوال مدة الحجر الـ 14 يوما، ومن البديهي أن يطبق ذلك سواء كان الحجر منزليا أو حجرا مؤسسيا.

وأردفت قائلة: لكن إذا تم سحب هذا العزل على قضية منع المصابين بكورونا من التصويت فسنترك الباب مواربا للطعن لأن الحجر بكل أشكاله يطبق بقرار ولكن حق التصويت يطبق بنص دستوري لذلك ليس من الحصافة أن نمنع الحق الدستوري بقرار وزاري.

وزادت المصادر قائلة: أمام مجلس الوزراء عدة مخرجات، المخرج الأول تطبيق رأي إدارة الفتوى والتشريع مع إقامة كل الاحترازات الوقائية لمنع إصابة الناخبين والقضاة بالڤيروس مثل تخصيص لجان منعزلة للمصابين مع توفير كل متطلبات الوقاية للقضاة والمشرفين والمراقبين ومندوبي جمعيات الشفافية والنزاهة والصحافيين، والمخرج الثاني: منع المصابين بكورونا من المشاركة في التصويت من خلال إصدار مرسوم ضرورة يحوي عقوبات صارمة تحوطا من تأثير ذلك على انخفاض إقبال المواطنين على لجان الانتخابات خشية الإصابة، والتوقيت مناسب للعرض على المجلس الجديد لأن المدة المتبقية على الانتخابات قاربت على الأسبوعين، والمخرج الثالث: وجود منفذ قانوني يقدمه المجلس.

مرشحة الدائرة الأولى طالبت الناخبين بالمشاركة وتغيير الواقع

غدير أسيري: المواطن لم يشارك بالفساد حتى يكون الإصلاح على حساب معيشته

مرشحة الدائرة الأولى الوزيرة السابقة د.غدير أسيري

أكدت مرشحة الدائرة الأولى والوزيرة السابقة د.غدير أسيري ان إصلاح الفساد يتأتى عن طريق مشاركة الناخبين والإدلاء بأصواتهم لتغيير الواقع.

واستغربت أسيري أن يكون هناك هذا الكم الكبير من الأجهزة الرقابية إلا أن هناك فسادا كبيرا، مستفسرة أن يكون في عام 2015 كان ترتيب الكويت في المركز الـ 55 في مؤشر مكافحة الفساد، واليوم بعد إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) تراجع ترتيب الكويت إلى المركز الـ 85.

وقالت إن الحكومة لم تسترد إلى الآن أموال المتقاعدين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مشيرة إلى فضائح الصناديق مثل صندوق الجيش والصندوق الماليزي، وكذلك قضية بند ضيافة وزارة الداخلية والنصب العقاري.

وأكدت أن المشروعات التي يتم إنشاؤها بالكويت تتكلف أضعاف أضعاف تكلفتها في الدول المجاورة، مشيرة إلى أنه هناك في تلك الدول نرى الإنجازات في هذه المشروعات، ومشاريع الكويت لا زالت قيد الإنشاء.

وقالت إنه من المفترض محاسبة من خطط لهذه المشروعات ومن وقع عليها ومن مررها ومن استفاد منها، مؤكدة أن تحويلهم إلى النيابة لم يرد فلوس الشعب.

وأكدت أن كل ذلك لم يكن للمواطن يد فيه، والمواطن لم يشارك في الفساد لكي يكون الإصلاح على حسابه وحساب معيشته.

وذكرت أن كل هذه المثالب من الممكن تغييرها بطريقة واحدة وهي مشاركة الناخب، مشيرة إلى أن بمشاركة الناخب نستطيع تغيير الواقع.

وزير الصحة زار مقر اللجنة المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2020

وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح متوسطا أعضاء اللجنة الاستشارية العليا

قام وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح بزيارة لمقر اللجنة الاستشارية العليا المشرف على انتخابات مجلس الأمة 2020 حيث كان في استقباله رئيس اللجنة المستشار اسحاق الكندري ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي وأعضاء اللجنة. وقد استمع الوزير الى شرح من قبل رئيس وأعضاء اللجنة عن الاستعدادات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة للعمل على إنجاح العملية الانتخابية المزمع انطلاقها 5 ديسمبر المقبل وفق الاحتياطات والاشتراطات الصحية التي أقرتها السلطات الصحية في البلاد.

كما بحث الوزير أوجه التعاون بين وزارة الصحة واللجنة الاستشارية، واستعرض آلية التعاون بين الجهتين بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع جميع الجهات المشاركة في هذا العرس الديموقراطي. وقد حضر الاجتماع وفدا من وزارة الداخلية حيث أبدى الجميع الحرص على العمل والتعاون المشترك بين جميع الجهات في سبيل إجراء العملية الانتخابية بكل سلاسة ويسر مما يعكس الوجه المشرق للكويت، ويظهر مدى وعي وتعاون الناخبين في ظل هذه الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها الكويت والعالم أجمع.

الشيخ د.باسل الصباح خلال الاجتماع

مرشح الدائرة الثالثة طالب بالاستعانة بالمتقاعدين الكويتيين في جميع الجهات الحكومية

يعقوب الصانع: ضرورة رفع المعاش للمتقاعدين بحد أدنى 1000 دينار والاستفادة من خبراتهم

مرشح الدائرة الثالثة وزير العدل ووزير الأوقاف الأسبق يعقوب الصانع

دعا مرشح الدائرة الثالثة وزير العدل ووزير الأوقاف الأسبق يعقوب الصانع الحكومة إلى الاهتمام بفئة المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم في مشاريع وجهات الدولة المختلفة وزيادة رواتبهم الهزيلة التي لا تعينهم على أعباء الحياة والغلاء الموجود حاليا.

وبين الصانع في تصريح صحافي أن نسبة كبيرة من المتقاعدين تتقاضى راتبا لا يتجاوز 600 دينار، متسائلا: كيف يمكنهم العيش في هذا الآونة من ارتفاع الأسعار لجميع السلع؟

وطالب الصانع بضرورة رفع المعاش التقاعدي بحد أدنى لا يقل عن 1000 دينار، مشيرا إلى أن هناك أكثر من 135 ألف متقاعد كويتي، في حين أن الأجهزة الحكومية تستعين بالوافدين الذين هم أصلا متقاعدون أو على وشك التقاعد وتقوم الحكومة بتوقيع عقد معهم ويستمر حتى يصل عمره فوق الـ 80، والكويتي تتم إحالته إلى التقاعد بعد 30 سنة.

وتساءل الصانع عما يمنع من الاستعانة بهؤلاء المتقاعدين الكويتيين بدلا من الاستعانة بغير الكويتيين المتقاعدين؟ مشيرا إلى أنهم تحججوا في ذلك بالقانون الذي هو ليس قرآنا ويمكننا تعديله.

وقال إنه تقدم باقتراح بقانون بالاستعانة بالمتقاعدين الذين يرغبون في العمل وفقا لشهاداتهم وخبراتهم، لأنهم قدموا للكويت الكثير ويستحقون رد الجميل جزاء لهم.

وأكد أنه على السلطة التشريعية يجب أن تنظر لهؤلاء المتقاعدين بعين المحبة والاهتمام والامتنان باعتبار أنهم أفنوا زهرة شبابهم في خدمة البلد.